الاستيطان الاسرائيلي وجغرافية الحكم الذاتي

نافذ أبو حسنة

باحث فلسطيني

في رأي عدد من الباحثين، ان «الفهم الحقيقي للسياسات الاسرائيلية في مجال الاستيطان، يتطلب النظر اليها كوحدة متكاملة، يصعب فيها الفصل بين الافكار الصهيونية، والمخططات الاسرائيلية، والسياسات العملية المحدثة على أرض الواقع»[1]. تتأكد هذه المقولة، من خلال مشاهدات يومية متكررة، جعلت من فهم النشاط الاستيطاني الاسرائيلي في الارض المحتلة العام ١٩٦٧ كأداة عملية لخلق وتكريس وقائع جديدة على الارض، أمراً يتمتع بمصداقية كبيرة. ولقد حظي موضوع الاستيطان، دوماً، بالاهتمام، لأن استمرار النشاط الاستيطاني الاسرائيلي، كان يعني ولا يزال تقويض ما يمكن ان يكون موضوعاً للبحث بين الفلسطينيين والاسرائيليين في أية تسوية محتملة.

في أثناء التحضير لعقد مؤتمر مدريد، احتل النشاط الاستيطاني الاسرائيلي موقع الصدارة من بين جملة موضوعات، كادت تذهب بالجهود الاميركية المبذولة من أجل عقد المؤتمر المذكور. وبرز وضع المستوطنات، لأكثر من مرة، باعتباره العقبة الرئيسة في وجه الشروع في عملية التفاوض. ومع بدء المفاوضات الثنائية في واشنطن، وبدء التراشق بالمشاريع والمشاريع المضادة، أظهر الاسرائيليون تمسّكهم بالمستوطنات، بل حتى الاصرار على زيادتها في بعض الاحيان، دون الاشارة الى امكان ايجاد صيغة وسط تقترب مما يطرحه الطرف الفلسطيني بشأن المستوطنات والاستيطان.

جاء صعود حزب العمل الى السلطة في اسرائيل في العام ١٩٩٢، ليحدّ من الطابع الاستفزازي للنشاط الاستيطاني الاسرائيلي الذي لمسناه في عهد تكتل الليكود. لكن غياب هذا الطابع الاستفزازي لا يعني تغيّراً جوهرياً، وانما يمكن اعتباره صياغة جديدة لموقف حازم يربط بقاء المستوطنات بأمن اسرائيل، ويرتبط بجملة تعهدات من حكومة اسحق رابين للمستوطنين والاحزاب الاسرائيلية، تنصّ، أساساً، على عدم البحث في أية صيغة تعرّض وجود المستوطنات القائمة، حالياً، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ناهيك عن القدس، لـ «خطر الازالة» أو «التفكيك».

ومهما يكن من أمر، فان هذه الدراسة تهدف الى قراءة الواقع الاستيطاني الراهن في الارض الفلسطينية المحتلة، وتبيان أثر الاستيطان الاسرائيلي على وحدتها الجغرافية، وبالتالي استيضاح امكان قيام سيادة وطنية فلسطينية محلها في ظل وجود المستوطنات.